

تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه :

المادة الأولى:

يُعلّق حكماً بين تاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٩ و ٣٠ تموز ٢٠٢٠ ضمناً سريان جميع المهل القانونية والقضائية والعقدية الممنوحة لأشخاص الحقين العام والخاص بهدف ممارسة الحقوق على أنواعها، سواء أكانت هذه المهل شكلية أو إجرائية أو امتد أثرها إلى أساس الحق.

يشمل تعليق المهل المواد الإدارية والمدنية والتجارية، كما يشمل المهل القانونية لانعقاد الهيئات العامة العائدة لل نقابات والجمعيات والتعاونيات وسائر الهيئات المنبثقة عنها.

في المواد الجزائية تعلّق المهل المقررة للمدعي الشخصي أو للمدعى عليه أو للمتهم للطعن بالدفع الشكلية وبالأحكام والقرارات النهائية، ويستفيد من هذا التعليق المسؤول بالمال والضامن فيما يختص بالقرارات القابلة للطعن منهما.

وتعود المهل المذكورة إلى السريان مجدداً بانقضاء مهلة التعليق.

المادة الثانية:

يُستثنى من أحكام التعليق:

- ١- المهل القضائية التي يتّرك القانون للقاضي أن يقضها.
- ٢- المهل الممنوحة من الإدارة أو المحددة منها تبعاً لسلطتها الاستثنائية.
- ٣- مهل الاسقاط ومرور الزمن والترك وإخلاء السبيل في القضايا الجزائية، على أن تبقى المهل لممارسة الحقوق الشخصية معلقة فيها.
- ٤- جميع المهل القانونية والمهل المتعلقة بانعقاد الهيئات العامة للنقابات والتعاونيات التي تمّ عقدها قبل صدور هذا القانون.
- ٥- المهل المتعلقة بشؤون العائلة من نفقة ووصاية ومشاهدة وسواها.
- ٦- المهل الواردة في قانون الإجراءات الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٥/٩ والمعدل بموجب القانون رقم ٢٠١٧/٢.

المادة الثالثة:

تستمر النقابات والتعاونيات بهيئاتها العامة والتنفيذية في أعمالها لغاية انقضاء مهلة التعليق وتبقى قائمة برئيسها وأعضائها ومجالسها وهيئاتها، وتعتبر قانونية الأعمال التي تقوم بها وفقاً للأحكام المحددة في قوانينها وأنظمتها.

المادة الرابعة:

للغرفاء في الاتفاقيات والعقود أن يتنازلوا عن مفعول التعليق شرط أن يكون التنازل صريحاً وخطياً.

المادة الخامسة:

كل حكم مُبْرَم لم يُرَاع فيه تعليق المهل الملحوظة في هذا القانون يكون قابلاً لإعادة المحاكمة من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة السادسة:

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعيدا في ٨ ايار ٢٠٢٠
الامضاء : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : صان ديب

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : صان ديب



انطوان ميشال